

المحاضرة 02

ثالثاً: نشأة علم الاجرام

نشأ علم الجريمة نشأة فلسفية بعيدة عن الروح العلمية، ترجع إلى أيام "سقراط وأفلاطون وأرسطو"، إذ كان هؤلاء الفلاسفة يعزون الجريمة إلى نفس فاسدة وشريرة أسبابها عيوب الخلقة والجسم.³³ "سقراط" Socrates "471-399 ق.م" اتخذ الإنسان نموذجاً حياً لفلسفته وتحدث عن الفضيلة والرذيلة، وأعد الجهل أساساً للجريمة، والمعرفة أساساً للسلوك القويم.

أمّا "أفلاطون" "427-346 ق.م" Plato فقد صنف المجرمين إلى فئتين فئة يمكن تأهيلها وإصلاحها، وأخرى لا يمكن تأهيلها ولا تقويمها وهي الفئة التي يجب استئصالها والتخلص منها حيث لا فائدة ترجى منها للمجتمع، وجاء بعده "أرسطو" Aristotle "384-322 ق.م" الذي كشف العلاقة بين سلوك الإنسان وبين بعض سماته الجسمية. وبقي هذا الاتجاه الفلسفي قائماً حتى العصور الوسطى حيث سادت نظرية تقول: إنه يمكن الوقوف على طباع الشخص من خلال فحص خطوط يديه ورجليه وجبينه وغير ذلك من العلامات الجسمية.³⁴ ثم تلت هذه النظرية نظرية أخرى تربط الجريمة بالكواكب فتعلق مصير الإنسان على الكوكب الفلكي الذي كان متسلطاً عليه عند ولادته، فيما لو كان كوكباً طيباً أو خبيثاً، وقد تلى ذلك بحوث لعدد كبير من العلماء منهم من ربط الجريمة بطباع فردية تكشف عنها عيوب خلقية ظاهرة سواء في العينين أو في الجبهة أو في غيرهما، لاعتقادهم أن التكوين الخلقي أو العضوي لا يعدو أن يكون انعكاساً لصفات الفرد وطباعه.³⁵ ومنهم من قال: إن الجريمة هي سقوط الإنسان في الخطيئة وهي نظرية متأثرة بفكرة دينية، وقال بعض الأطباء الفرنسيين بأن الجريمة والجناح ناشئين من مصدر واحد هو عيوب المخ.

إن ما يعيب الآراء السابقة إنها لم تكن تتسم بالطابع العلمي. أمّا تاريخ علم الجريمة بمعناه العلمي فهو حديث يرجع إلى أوائل القرن التاسع عشر حين أصدر العالم الفرنسي "جيري" Gurry "1802-1866" كتاباً تناول فيه أسباب الجريمة وعزاها إلى أسباب فردية متعلقة بشخص المجرم مثل العمر والجنس، وأسباب اجتماعية متعلقة بالبيئة المحيطة به مثل المهنة وتقلبات الجو والتعليم وغيرها معتمداً على الإحصاءات الجنائية.³⁶

وفي عام "1864" أصدر "جيري" كتاباً آخر تحت عنوان "الإحصاء الجنائي لإنجلترا مقارنة بالإحصاء الجنائي لفرنسا" وقد توصل من هذه المقارنة إلى النتائج التالية:-³⁷

* عدم وجود تناسب بين الجريمة والجهل.

* ازدياد بعض الجرائم بانتشار التعليم.

* جرائم الاعتداء على الأشخاص لا تعود دائماً إلى الفقر، فقد تكون ناتجة عن ظروف لها علاقة بالحياة الخاصة للمجرم مثل الخلل النفسي وغيره.

وفي المرحلة ذاتها ظهر العالم البلجيكي "كتليه" Quetelt "1874-1796" الذي أصدر كتاباً اعتمد فيه على الدراسات الإحصائية أيضاً، وحاول فيه أن يتبين العلاقة بين السلوك الإجرامي بوصفه ظاهرة وبين بعض العوامل الأخرى مثل سن المجرم وجنسه ومستوى معيشته، وانتهى إلى نتيجة مفادها: "أن الظاهرة

الإجرامية ظاهرة اجتماعية تخضع لقواعد تحكمها، كأي ظاهرة طبيعية ما يجعل الطريق سالكاً لإقامة علم متكامل لدراستها وباستخدام الأسلوب العلمي.³⁸

وبالرغم من أن هذين العالمين كان لهما الفضل في وضع البنات الأولى لعلم الاجتماع الجنائي غير أن بحوثهما تعرضت إلى مجموعة من الانتقادات أهمها إسرافهما في التأكيد على العوامل الاجتماعية المسببة للجريمة على حساب العوامل الفردية، الأمر الذي أثر في الاتجاه الفكري لبعض العلماء الذين وجدوا في النظام الاجتماعي السبب الأساس للظاهرة الإجرامية، وما المجرم إلا ضحية لهذا النظام، وأن السبب في ذلك يعود إلى الأسلوب الإحصائي الذي تم اعتماده من قبل هذين العالمين في دراسة الجريمة، وهو أسلوب يصعب في ظله دراسة العوامل الفردية للجريمة.³⁹

كما أصدر "كيتليه" في عام "1835" كتاباً آخر بعنوان "الإنسان وتطور ملكاته"، حيث تعرّض فيه لأثر العوامل الاجتماعية والظروف الاقتصادية والبيئية في الجريمة. وتعد دراساته أساساً لعلم الأجناس والإحصاء الجنائي، كما ساهمت في نشأة علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع الجنائي.⁴⁰

وفي عام "1850" ظهر المذهب الاشتراكي على يد كل من "ماركس" و"أنجلز" K.Marx & Engels. ويعد الاقتصادي "بونجيه" خير من مثل الاتجاه الاشتراكي وكشف مثالب النظام الرأسمالي وأوضح أثر ذلك في التشجيع على ارتكاب الجرائم، وعلى العكس من ذلك كشف طبيعة النظام الاشتراكي ودوره في القضاء على المشكلات الاجتماعية عامة وعلى الجريمة خاصة.⁴¹

1- تطور علم الاجرام

لم يكن الاهتمام ببحث العوامل الاجتماعية للجريمة كافياً لدراستها، فقد لوحظ أن بعض الأفراد يقدم على ارتكاب الفعل الإجرامي دون البعض الآخر بالرغم من تشابه ظروفهم الاجتماعية، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى قد لا ترتبط بالظروف الاجتماعية للمجرم هي التي تؤدي إلى الجريمة. لذلك اتجهت دراسات وأبحاث العلماء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر- إلى دراسة شخصية المجرم، وكان على رأس هؤلاء العلماء الطبيب الإيطالي "سيزار لومبروزو" "•" Lombrose "1835-1909" الذي كان أستاذاً للطب النفسي في جامعة "تورينو" بعد أن كان مدير مأوى للمعتوهين في "بيسارو" Pesaro، أصدر "لومبروزو" كتابه "الإنسان المجرم" عام "1876" توصل فيه إلى أن الفرد ليس مسؤولاً في ذاته، وأن الجريمة هي حصيلة عدد من الظروف النفسية- الفيزيولوجية التي يخضع لها مرتكب الجريمة.⁴² وأطلق "لومبروزو" على الشخص الذي يرتكب الجريمة في مثل هذه الظروف اسم المجرم بالولادة. وهذا النوع من المجرمين يمثل خطورة على المجتمع، من هنا نادى بضرورة اتخاذ التدابير الوقائية التي تحول بين هؤلاء وبين ارتكابهم للجرائم.⁴³

"•" لومبروزو عميد المدرسة الوضعية Positive School وما سمي كذلك بالمدرسة الإيطالية Italian School، ولد من أب وأم يهوديين في فيرونا Verona بإيطاليا.

" لقد كان لـ"لومبروزو" الفضل في نشوء وازدهار "علم الإنسان" Anthropology واستخدامه مناهج العلم في محاولته وضع نظرية بيولوجية عامة عن الجريمة.⁴⁴ "إلا أنه قد جانبه التوفيق حين قصر موضوع بحثه عن أسباب الجريمة على شخصية المجرم، وأغفل تأثير العوامل الاجتماعية في الدفع نحو السلوك الإجرامي".⁴⁵ ونتيجة لذلك حاول تلاميذ "لومبروزو" إنقاذ نظريته، فأضاف "رافائيل جاروفالو" "Garofalo" 1834-1852 إلى التكوين الجسدي والنفسي لدى المجرم الظروف الاجتماعية التي تتفاعل مع هذا التكوين المعيب محدثة السلوك الإجرامي، واهتم "أنريكو فيري" "E-Ferri" 1856-1929 بالعوامل الخارجية عن شخص المجرم حيث شبه العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي بمعادلة كيميائية تتألف من عوامل ثلاثة هي: "العوامل الطبيعية" "Natural Factore"، "العوامل الفردية" "Individual Factore"، "العوامل الاجتماعية" "Social Factore"، فإذا اجتمعت هذه العوامل الثلاث وقعت الجريمة حتماً، وانتهى " فيري " إلى القول: "إن الإنسان مُسَيَّر إلى الجريمة لا مُخَيَّر، وبذلك فهو لا يُعد مسؤولاً عنها، ولا يجوز أن يعاقب عليها، وعلى المجتمع أن يتخذ التدابير الاحترازية اللازمة لحمايته".⁴⁶

وجاء بعد ذلك الإيطالي "كولاياني" "Colajanni" الذي أصدر كتاباً عن علم الاجتماع الجنائي عام "1889" أكد فيه أن السبب الأساس للجريمة هو العوامل الاجتماعية، فهو يرى أن الاستعداد الشخصي للجريمة ناتج عن تأثير عوامل اجتماعية معينة، ولعل ما يميز هذا الرأي أنه يعطي الأمل في إمكانية إصلاح المجرم بإزالة العوامل الاجتماعية التي أسهمت في تكوين استعداده لارتكاب الجريمة.⁴⁷

وحاول بعض أنصار المدرسة العضوية وعلى رأسهم العالم الإيطالي "فيليبو جرسبيني" "Grispini" دراسة التكوين العضوي للمجرم ووظائف أعضائه، مثل وظائف الغدد والجهاز العصبي على أساس أن التكوين العضوي يؤثر في التكوين النفسي للمجرم في محاولة منه للإحاطة بالجوانب النفسية في شخصية المجرم بغية الوصول إلى الأسباب التي تدفعه إلى ارتكاب الجريمة.⁴⁸

إن المتتبع لآراء العلماء السابقة⁴⁹ سيجد أن كلاً منهم اهتم بجانب معين من العوامل المسببة للسلوك الإجرامي وأشبعها تحليلاً وتفسيراً على حساب الجوانب الأخرى، فبعضهم ركز على العوامل الفردية وتعمق البعض الآخر في دراسة العوامل الاجتماعية. وبناءً على ذلك جاءت آراء بعض العلماء في أوائل القرن العشرين مؤكدة ضرورة قيام علم جنائي جديد يهتم بتحليل وتفسير جميع العوامل المسببة للجريمة بقدر متساوٍ بالاستعانة بالعلوم الاجتماعية والطبية الأخرى مثل علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والجغرافية والطب وعلم وظائف الأعضاء. وهكذا ظهر علم الجريمة في صورته الحديثة وفرض نفسه في العديد من جامعات العالم بوصفه أحد المقررات الأساسية فيها.

⁴⁴ " نتيجة لتلك الآراء ظهرت النظرية الاجتماعية أو ما يعرف بنظرية الوسط الاجتماعي التي ترجع الجريمة إلى العوامل البيئية أو الاجتماعية التي بدأت ببحوث البلجيكي كيتله Quetelet في القرن التاسع عشر، واعتمد فيما بعد أنريكو فيري Enrico Ferri وروفانيل جاروفالو Raffael Garofalo وغيرهم حتى تشعبت تشعباً كبيراً، ومن أنصارها دوركهيم E.Durkheim وتارد G.Tarde ولاكاساني La Cassagne في فرنسا، وشيلدون وزوجته إليانور جلوك Sheldon & Eleanor Glueck ودونالد تاft Donaid Taft في أمريكا وكولاياني Colajanni في إيطاليا... الخ. وقد تولدت عن المدرسة الاجتماعية مجموعة نظريات مثل النظرية الجغرافية ونظرية التفكك الاجتماعي ونظرية الصراع بين الثقافات ونظرية المخالطة الفارقة والنظرية الماركسية وغيرها (محمد نيازي مصطفى، الدفاع الاجتماعي: السياسة الجنائية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مرجع مستخدم، ص237).

2- أهداف علم الاجرام

يسعى علم الاجرام إلى تحقيق هدف عام يتمثل في تحديد العوامل أو الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الجريمة، ونظراً لامتداد جذور علم الجريمة في فروع اجتماعية عديدة مثل، علم الاجتماع، وعلم النفس، والصحة النفسية، والقانون وغيرها من العلوم؛ يمكن اشتقاق عدة أهداف فرعية لهذا العلم وهي كما يلي:-

- 1- دراسة طبيعة وأشكال ومجالات الأفعال الإجرامية، وتوزيعها الاجتماعي والجغرافي والزمني.
- 2- دراسة الآثار المترتبة للسلوك الإجرامي على الفرد والجماعة والمجتمع والعمل على تضيق نطاقها.
- 3- دراسة الخصائص الجسمية والأصول الاجتماعية للمجرمين، والعلاقة بين السلوك الإجرامي والسلوك الشاذ.
- 4- دراسة السلوك غير الإجرامي، والاجتماعي في الوقت ذاته، لاسيما ما يدخل في نطاق الجريمة في بعض البلاد، ولا يعد كذلك في بلاد أخرى مثل الدعارة والانتحار.. الخ.
- 5- دراسة إجراءات الشرطة والمحاكم، التي تتميز في دراسة ممارسة الحكم والمؤثرات الاجتماعية على القضاة والمحلفين، وبعض المشكلات ذات العلاقة بالشهود والأدلة.
- 6- دراسة وسائل العقوبة، وتدريب وتهذيب مرتكبي الجرائم.
- 7- دراسة أساليب منع الجريمة والوقاية منها.
- 8- دراسة البناء الاجتماعي والتنظيمي للأجهزة الجنائية والنظم العقابية .
- 9- دراسة أصول وتطور القانون الجنائي، والاتجاهات العامة نحو الجريمة والمجرمين.